المؤتمر الاقليمي الرابع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

" الحوار بين أصحاب العمل والعمّال.. نحوسياسات سوق عمل فعالة "

SME 4th Regional Conference

Active labour market policies … Private, private dialogue is the way out

مقدمة؛

يواجه سوق العمل في الأردن ارتفاعا غير مسبوق في مستويات البطالة حيث وصل خلال الربع الثالث من العام 2021 إلى 23.2%، كإستمرار لتداعيات جائحة كورونا

التي فاقمت مشكلة البطالة بشكل واضح نتاج تعطيلها لحركة مختلف الأنشطة الإقتصادية جراء الإغلاقات العالمية والمحلية والتي أدت الى كبح العرض والطلب معاً.

يعتبر القطاع الصناعي أبرز القطاعات الاقتصادية الأردنية من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، اذ يسهم بشكل مباشر بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع هذه المساهمة لتصل الى 44% بصورة مباشرة وغير مباشرة جراء ارتباطاته الوثيقة مع مختلف القطاعات الاقتصادية وتسببه في زيادة نشاطها.

ويعد القطاع الصناعي الأقدر على خلق وتوفير المزيد من فرص العمل حيث يوظف القطاع ما يقارب 260 ألف عامل وعاملة، يشكلون 21% من القوى العاملة في الاقتصاد، ويعتبر القطاع الأكثر قدرة على استحداث وخلق فرص عمل واستدامتها اذ يبلغ متوسط عدد الفرص المستحدثة في المنشأة الصناعية 12 عامل، في حين أن متوسط عدد الفرص في باقي القطاعات 3 عمال فقط.

لكن يواجه القطاع الصناعي معضلات عدة في سوق العمل، أبرزها تنظيم سياسات سوق العمل والتدريب والتطوير. وهنا تأتي أهمية سياسات سوق العمل الفعالة في خلق بيئة عمل مرنة وتحقيق التوازن بين جانبي العرض والطلب، وبما يضمن معالجة الاختلالات في سوق العمل ولجميع الأطراف، ويؤسس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل لائقة ومستدامة.

من هذا المنطلق، تهدف غرف الصناعة الى إحداث تغيير إيجابي على مستوى سياسات سوق العمل باعتبارها جزءاً هاماً من استراتيجية التشغيل الوطنية، من خلال استهدافها إجراء حوار شامل بين طرفي الإنتاج المعنيين بجانبي العرض والطلب (أصحاب العمل والعمال) في سوق العمل بهدف الوصول الى توافقات وتقريب

وجهات النظر بشكل يخدم الضغط والحشد على الحكومة لتبني سياسات سوق عمل فاعلة وقادرة على معالجة الاختلالات في سوق العمل.

ويأتي تنظيم غرفة صناعة الأردن للمؤتمر الاقليمي الرابع، إنطلاقاً من دورها الذي تبنته منذ العام 2014 في رسم دور أكثر تطوراً لمنظمات أصحاب العمل في المنطقة العربية في التنمية وتعزيز مساهمتها ومساهمة أعضائها في تحقيق التنمية المستدامة، وجاء ذلك الدور من خلال ماقدمته غرفة صناعة الأردن خلال مؤتمراتها الاقليمية الثلاث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث عقد المؤتمر الأول بعنوان "غرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال: محركات التغيير" خلال العام 2014، بهدف التأكيد على ضرورة أن يكون لغرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال دور قيادي في تحفيز المنشآت الإقتصادية عموماً والصغيرة والمتوسطة منها على وجه الخصوص، وفتح آفاق امامها من خلال منظومة من الخدمات التمكينية المبتكرة والفعالة، لما لمنظمات أصحاب العمل من دور فعال للضغط في رسم السياسات وصنع القرار. وخلص المؤتمر الى خارطة طريق تؤكد على ضرورة هذ الدور.

أما المؤتمر الثاني فجاء بعنوان "الحوار بين القطاعين العام والخاص: تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة .. إطلاق القدرات"، خلال العام 2016، حيث طرحت خلاله غرفة صناعة الاردن دوراً أكثر عمقاً وتخصصاً يتعلق بكيفية توظيف منظمات الأعمال للحوار الفاعل بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحسين بيئة الاعمال ومن ثم اطلاق قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة على امتداد منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا. وقد خلص المؤتمر في توصياته الى تبني وثيقة لتأطير ومأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص.

أما المؤتمر الثالث والذي عقد خلال العام 2018 بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان "تحفيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشات الصغيرة والمتوسطة.... نحو نموذج اقتصادي جديد". حيث تم طرح تصور واضح للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال نموذج اقتصادي جديد يسعى الى دعم

وتعزيز دور هذه المنشآت والتي تعتبر من أبرز محركات النمو الاقتصادي. حيث نجح المؤتمر بشكل عام في تحديد الخطوات الرئيسية التي يمكن اتخاذها لرفع مستوى أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن نموذج إقتصادي داعم اساسه القدرة على خلق فرص العمل، وتقديم خدمات مميزة تنعكس على بيئة عمل تلك المنشآت.

من هذا المنطلق جاء تفكير غرفة صناعة الأردن في محور سياسات سوق العمل باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية الداعمة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصولاً الى تنمية هذه المنشآت، وبما ينعكس على توفير فرص عمل مستدامة تسهم في معالجة مشكلة البطالة.

سياسات سوق العمل؛

تعرف بالإجراءات والتدابير الكمية والنوعية التي تتبناها مختلف أجهزة الحكومة ومختلف شركائها الاقتصاديين من أجل التأثير على سوق العمل من جانبيه (العرض والطلب)، كما يعرفها آخرون بأنها مجموعة من الإجراءات العمومية في سوق العمل بهدف تحسين سيره والتقليل من الاختلالات التي يمكن أن تظهر على مستوى السوق.

وتصنف سياسات سوق العمل إلى سياسات سوق العمل النشطة (الفعالة) وسياسات سوق العمل السلبية (الخاملة) حيث تشير الأخيرة إلى السياسات التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لمعضلة البطالة، أما سياسات سوق العمل النشطة فتشير إلى سياسات سوق العمل الإيجابية وهي تلك السياسات التي تحد من نقص الوظائف عن طريق المحافظة على فرص العمل الموجودة وتوفير فرص عمل جديدة، وكذلك الموائمة بين احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

وتعتبر سياسات سوق العمل محوراً أساسياً ضمن استراتيجية التشغيل والتوظيف الشاملة، اذ تقوم هذه السياسات على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهدافها في خلق بيئة عمل مستدامة بالإضافة إلى خلق توافق بين أطراف الإنتاج كما تم ذكره سابقاً.

وعند الوصول الى سياسات سوق العمل النشطة بشكل توافقي، فيمكن من خلالها تحقيق مصالح جميع أطراف الانتاج، اذ يكون بمقدور هذه السياسات ضمان ما يلي **لأصحاب العمل**؛

1. خفض التكاليف المتعلقة بالعمال.
2. تساعد أصحاب العمل على الاستمرار في الانتاجية، بل وزيادتها من خلال ضمان استقرار العمالة، وخلق فرص عمل جديدة داخل المنشآت.
3. تساعد المنشآت في تطوير مهارات العاملين لديها أو الحصول على عمال جدد بمهارات عالية.

أما فيما يخص **العمال** يكون بمقدور هذه السياسات ضمان ما يلي:

1. خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل.
2. قدرتهم على تطوير مهاراتهم من خلال الدورات التدريبية.
3. مساعدة العاملين على البقاء في أعمالهم في حالة تعثر المنشآت.
4. تقديم حوافز للعاطلين عن العمل.
5. التوفيق بين العمال وفرص العمل التي تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم.

وهذا بالمحصلة يصب في صالح الحكومة، اذ يخدم تحقيق رؤية ورسالة وزارة العمل بإيجاد سوق عمل فاعل بعمالة وطنية مؤهلة ومنتجة في ظل بيئة عمل مستقرة وآمنة، من خلال ضمان تنظيم سوق العمل وتطويره وضمان تكافؤ الفرص، وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات وفق نهج تشاركي مع أطراف الانتاج الثلاث، وبما يضمن ايجاد فرص عمل للأردنين والتخفيف من حدة البطالة.

فكرة المؤتمر؛

ان الشـراكة الثلاثيـة والحـوار الاجتمـاعي بـين أطـراف الإنتـاج الثلاثـة (الحكومـة، أصـحاب العمـل، العمّـال) آليتـان أساسـيتان فـي تعزيـز التقـدم الاجتمـاعي والاقتصـادي وضـمان العمـل اللائـق للجميـع. وكلتـا الآليتـين ملائمـة لأيـة جهـود تهـدف إلـى تأسـيس منشـآت وقطاعـات أكثـر إنتاجيـة وفعاليـة وبنـاء اقتصـادات أكثـر عـدلاً وكفـاءة، وتعمـل الآليتـان أيضـاً بمثابـة وسـيلة لتعزيـز المبـادئ والحقـوق الأساسـية فـي العمـل، وتحسـين الأجور وظروف العمل، فضلاً عن السلام والعدالة الاجتماعية.

كمـا أن التحـديات التـي يفرضـها الواقـع الاقتصـادي فـي الأردن تتطلـب تضـافر الجهـود والعمـل مـع أطـراف الإنتـاج الثلاثـة بطـرق مبتكـرة لـدعم ريـادة الأعمـال وتمكـين المشـاريع الصغيرة وتعزيز روح المنافسة لتجاوز هذه التحديات.

وقـد ارتـأت غرفـة صـناعة الأردن أن يـتم نقـل الحـوار مـا بـين القطـاع العـام والخـاص إلـى حـوار بنـاء وشـامل بـين طرفـي الإنتـاج المعنيـين بجـانبي العـرض والطلـب (أصـحاب العمـل والعمـال) فـي سـوق العمـل، بهـدف مناقشـة السياسـات الناظمـة لسـوق العمـل التـي تـؤثر علـى النهـوض بالقطاعـات الاقتصـادية وخاصـة الصـناعي فـي الأردن والتـأثير بهـا. بهـدف الوصـول الـى توافقـات وتقريـب وجهـات النظـر التـي تتصـف بـالاختلاف والتعـارض غالبـاً، حـول القضـايا ذات الاولويـة، بشـكل يخـدم الضـغط والحشـد علـى الحكومـة لتبنـي سياسـات سـوق عمـل فاعلـة وقـادرة علـى معالجـة الاخـتلالات فـي سـوق العمل.

تعد غرفة صناعة الأردن منظمة أصحاب عمل ومظلة للقطاع الصناعي في الأردن، وتسعى لتكون طرفاً فاعلاً في تطوير سياسات سوق العمل، من خلال سعيها لانشاء وحدة تشغيل متخصصة يتمحور عملها في جانبين رئيسين؛ سياسات وتشريعات سوق العمل، والتشغيل والتدريب. وذلك بهدف تمكين دور القطاع الصناعي البالغ الأهمية في التشغيل، وتوفير بيئة عمل ممكنة تسهم في معالجة القضايا المحورية التي تواجه القطاع في مجالات العمل المختلفة.

ولعل هذا المؤتمر يعد أداة ولبنة أساسية تخدم تأسيس هذه الوحدة، وتطوير مهامها وآليات عملها، بشكل يضمن تحقيق التوافق والتوزان مع العمال، ويصب في المصلحة الوطنية في انشاء سوق عمل آمن ولائق ومستدام في فرص العمل.

وجهات نظر مختلفة نسعى لتقريبها؛

إعتمدت منهجية اعداد ورقة العمل الموحدة على إجراء دراسة مكتبية، وعقد سلسلة من اللقاءات والحوارات الموسعة مع ممثلي مجالس المهارات القطاعية، وممثلي القطاعات الصناعية الفرعية في غرفة صناعة الأردن، والغرف الصناعية الثلاث، وممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن و عدد من الاتحادات العمالية المتخصصة.

وقد أبدت جميع الأطراف الرغبة في أن يشكل القطاع الخاص قوى ضاغطة على الحكومات لتغيير وتحديث بعض سياسات سوق العمل ذات الأولوية، والتي تؤثر سلبا على القطاعات الصناعية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، كسياسات العرض والطلب والأجور والحماية الاجتماعية ودمج الباحثين في سوق العمل. كما أبدت الأطراف رغبتها في مناقشة القضايا والسياسات التي تشكل نقاط خلاف من وجهة نظر أطراف القطاع الخاص من ارباب عمل وممثلي العمال وتحقيق التوافق بينهما، بما يؤدي إلى الارتقاء بسوق العمل ودعم أداء القطاع الصناعي وخلق المزيد من فرص العمل المستدامة واللائقة.

يتخذ اتحاد العاملين الأمانٍ الوظيفي وحماية العاملين من مخاطر العمل وضمان حقوقهم هدفاً أسمى لهم، من هذا المنطلق أبدى ممثلو العمال عدد من المعضلات الرئيسية التي تواجههم في سوق العمل، من أبرزها؛ سياسات الأجور والاعانات الاجتماعية وضعفها، ومعاناة بعض العاملين من ظروف عمل صعبة ومن ضعف الحمايات القانونية، وضعف آليات الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين من عمال وأصحاب عمل مما يعيق التوازن في علاقات العمل وعرقلة عجلة الإنتاج وضمان حقوق العمال، فضلاً عن ضعف التوازن بين الحقوق العمالية وتحسين أوضاعهم المعيشية، والالتزام بإجراءات السلامة العامة ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية ضمن بيئة العمل في جميع المنشآت الاقتصادية.

في حين ممثلي أصحاب العمل من القطاع الصناعي، أن العوائق التي تواجههم في السوق العمل تتمحور في؛ ضعف أو قلة المستويات التعليمية والمهارية للعاملين، وصعوبة استخدام واستقدام العمالة الوافدة وكلفها المرتفعة، وميل سياسات العمل الى جانب العمال واعاقتها للأنشطة الاقتصادية، هذا بالاضافة الى المشاكل غير سياسات سوق العمل لكنها ذات صلة وارتباط في خلق فرص العمل وتوفيرها منها المعوقات التي تعترض المستثمرين والاجراءات البيروقراطية لممارسة الأعمال ومعدلات الضرائب وكلف الانتاج المرتفعة.

واعتبر ممثلو أصحاب العمل أن الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجة السوق من أكبر التحديات التي تواجه أرباب العمل، حيث أن ضعف المهارات والامكانيات والقدرات لدى خريجي الجامعات حالت دون وجود عمالة مؤهلة لتنفيذ الأعمال الموكلة لها، مما يضطر صاحب العمل إلى استقدام العمالة الوافدة خاصة في المجالات الفنية والتقنية. كما يواجه أرباب العمل مشكلات في مستوى الفنيين من خريجي مراكز التدريب المهني حيث إن مهارات الفنيين لا تتناسب مع حاجة السوق، كما يعاني الفني من ضعف في المستوى المهاري نظرا لافتقاره للتطبيقات العملية.

وتجدر الاشارة الى أن غرفة صناعة الأردن تلعب دوراً بارزاً في محاولة مواجهة هذه المشكلات من خلال دورها الكبير في عمل ومخرجات مجالس المهارات قطاعية التي تضم في تركيبتها ممثلي عن العمال، الا أنها ما زالت تعاني من ضعف تبني مخرجاتها وتحويلها على أرض الواقع للتأثير الفعلي في توفير العمالة المؤهلة.

بالتالي اذا ما استطعنا التأثير في السياسات الناظمة لسوق العمل وتحقيق التوازن بين حقوق العاملين وواجباتهم من جهة، من خلال استعراض قضاياهم بواسطة اتحاداتهم وكذلك مصالح صاحب العمل من خلال استعراض التحديات التي يواجهونها من خلال غرف الصناعة التي تمثلهم، فإننا سنعمل بلا شك على تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية على رأسها القطاع الصناعي، ورفع القيمة المضافة لهذه المشاريع وبما ينعكس حتماً وبشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل مستدامة ولائقة للأردنيين.

توصيات اللجنة الفنية للمؤتمر؛

ارتأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن يتم نقل الحوار ما بين القطاع العام والخاص إلى حوار بناء بين أطراف القطاع الخاص ممثلة بالغرف الصناعية كأصحاب عمل من جهة وممثلي النقابات والاتحادات العمالية من جهة أخرى بهدف مناقشة السياسات الناظمة لسوق العمل التي تؤثر على النهوض بالقطاع الاقتصادي وخاصة الصناعي في الأردن والتأثير بها. بحيث يتم التوافق على مقترحات حول القضايا ذات الاولوية وعرضها على الجهات ذات العلاقة من خلال ورقة موقف موحدة يتم التوافق عليها قبل المؤتمر.

وسينجم عن مخرجات المؤتمر سياسات توافقية بين أطراف العرض والطلب، مع وضع استراتيجيات وأدوات متابعة وتنفيذ لتلك السياسات مع ضمان استمراريتها.

ويمكن لنا أن نلخص أهم القضايا التي تؤثر على جانبي العرض والطلب في سوق العمل والتي عبر عنها ممثلي القطاعات الصناعية وممثلي النقابات والاتحادات العمالية:

- صعوبة توفير عمالة وطنية مدربة ومؤهله.
- ضعف مخرجات مراكز التدريب المهني.
- عدم تفعيل دور مجالس المهارات القطاعية بالشكل المأمول.
- عقود المفاوضة الجماعية.
- الحماية الاجتماعية والسلامة المهنية.
- سياسات الأجور.

ويحاول هذا المؤتمر الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع سياسات سوق العمل في الأردن في ظل الأزمات، وما هو شكل سوق العمل الذي نريد؟
2. ما هي الأدوات الفاعلة والسياسات المقترحة التي توصلنا إلى سوق العمل الذي نريد؟
3. ما هي خطة العمل المقترحة للوصول إلى سوق العمل الذي نريد ؟

أهداف المؤتمر:

1- تحليل واقع سياسات سوق العمل في الأردن في ظل الأزمات وما هو تأثيرها على القطاع الصناعي.

2- تحديد السياسات الأكثر أهمية في تأثيرها على القطاع الصناعي وزيادة فرص التشغيل مع ابراز الأهمية النسبية لكل سياسة من السياسات.

3- إبـراز أهميـة الحـوار بـين القطـاعين العـام والخـاص، مـع التركيـز علـى كيفيـة مسـاهمته بتطوير سياسات سوق العمل.

4- توضـيح دور الغرفـة فـي إنشـاء واسـتدامة حـوار فعّـال بـين أطـراف القطـاع الخـاص بوصـفه أداةً لتحسـين سياسـات سـوق العمـل وطـرح آليـات عمليـة يمكـن للغرفـة تبنّيهـا مـن أجل إنشاء وتيسير حوار فعّال بين القطاعين العام والخاص.

5- دراسـة سياسـات سـوق العمـل ومقارنتهـا مـع الاتفاقيـات ومعـايير العمـل الدوليـة. وتحديـد الثغرات، التي ستشكل الأساس للتعديلات المقترحة على سياسات سوق العمل.

6- تقـديم تعـديلات وملاحظـات علـى سياسـات سـوق العمـل وتقـديمها للسـلطة التشـريعية لتبنيها والمطالبة بها.

مُخرجات المؤتمر

مع نهاية أعمال المؤتمر، يُأمل أن ينتج عنه المخرجات التالية:

- توضـيح حـول طبيعـة الحـوار المنشـود بـين أطـراف القطـاع الخـاص وخصائصـه وآلياتـه حتـى يكـون فعّـالاً ويحقـق الأثـر المطلـوب علـى تحسـين سياسـات سـوق العمل.
- مجموعـة مـن السياسـات والأدوات الفعالـة التـي يمكـن للغرفـة تبنّيهـا لإنشـاء حـوار مـع أطراف القطاع الخاص والحفاظ على ديمومته.
- دعـم دور الجامعـات و مـزودي خـدمات التـدريب فـي تطـوير السياسـات ودمـج القطاع الصناعي في تصميم وتطوير المناهج والخطط الدراسية.
- مقترح لسياسات سوق عمل تعتمد وتنفذ من قبل الجهات المعنية في الحكومة.
- دعـم توجـه غرفـة صـناعة الأردن لانشـاء وحـدة تشـغيل متخصصـة، تعمـل وفـق اطـار سياسات سوق عمل، وتطوير اليات التشغيل والتدريب.

سياسات الأجور
سياسات تطوير التدريب والتعليم المهني
سياسات الحد من الفقر والبطالة

سياسات الحماية الإجتماعية والسلامة والصحة المهنية
سياسات تطوير بيانات سوق العمل
سياسات العدالة وتكافؤ الفرص
سياسات تشجيع ريادة الأعمال